

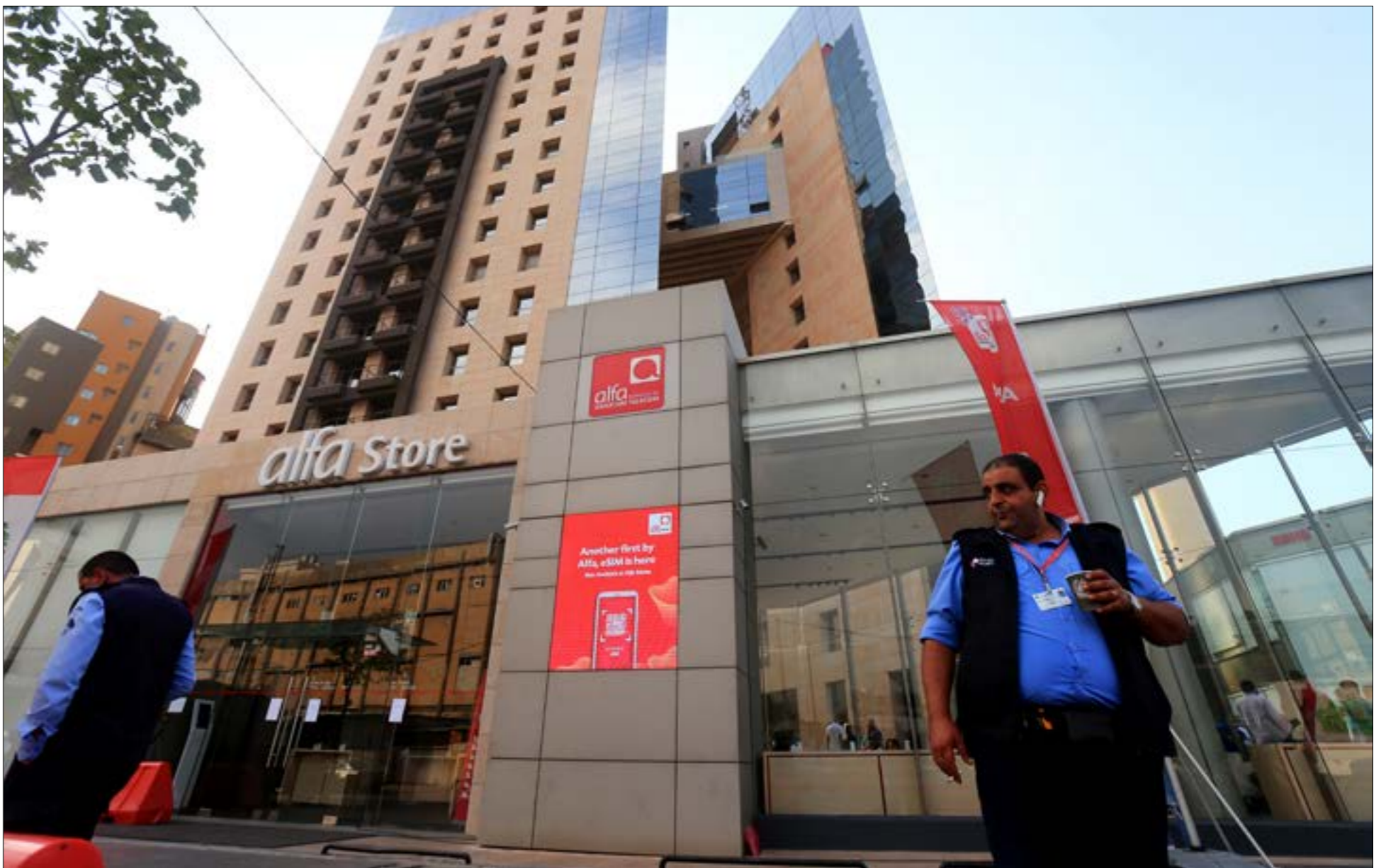
قضية

برنامج «التجسس» على مشتركى داتا الخلوي

هدر للمال العام أم «نجاح» وشيك؟

تقول «تاتش»، إن سبب التاجيك مرتبط بالشفقات التشغيلية، هناك من يشكك بأن السبب هو انتظار «اكتمالك» المنتج في الحضلة، الشركات اللتان استبعدتا خيار المناقصة لاستدراج افضل العروض، بذريعة «تشجيع الإنتاج الوطني وعدم شراء المنتج من شركات اجنبية يرتبط معظمها بشركات اسرائيلية، لا تزالان تنتظران شركة لإكمال عرضتها كي تشتريها منها. خيارهما على المحك، فأما نتجج «الشركة الوطنية» قريباً، أو ان «الفا» اهدرت ملايين الدولارات من المال العام

لم تضم شركة «الفا» منتج الـ DPI الجديد، المخصص لمراقبة سلوك المشترك في «داتا» الهاتف الخلوي، في الخدمة حتى الآن، رغم مرور سنتين على تازيم إحدى الشركات مهمة «بناته» بموجب عقد رضائي. تُفيد المعلومات بأن المنتج لا يزال قيد التطوير. فيما يشكك بعض المعنيين في إمكانية تشغيله اصلاً، ما يطرح تساؤلاً كبيراً في شأن الاموال التي صرفت، في غضون ذلك، لا تزال «تاتش» بدورها تؤكد عملية شراء هذا المنتج الذي بات يشكك خيار الإزميا في البنى التحتية لقطاع الاتصالات وفق مايقول الخبراء، وفيما



تقني «تاتش» بمسؤول الإدارة لهدم انتظار NEXIUS لتطوير منتجها في وقت تتوافر منتجات جاهزة في السوق (هيثم الموسوي)

من يراقب «داتا» الخلوي؟/ https://www.al-akbar.com/Politics/266440، «ومن المقرر أن تتسلم NEXIUS مهمات تشغيل منتجها مطلع الشهر المقبل»، وأكدت أنّ الشركة لم تدفع مُسبقاً «بل إنّ المبلغ المذكور هو قيمة العقد الموقع والدفع الذي تمّ يتعلّق بمراحل التنفيذ»، هذا ما أكده أيضاً أحد مؤسسي شركة NEXIUS سمير

متطلبات الأجهزة الأمنية. المصادر أوضحت أن «الفا» لا تزال حتى الآن تعتمد على منتج DPI القديم الذي اشترته منذ عام 2015 والذي تشغله شركة SANDVINE، مُشيرة إلى أن الشركة (الفا) لا تزال حتى اللحظة تُجيب على طلبات الأجهزة الأمنية مستخدمة المنتج القديم، فهل يعني ذلك أن «الفا» اهدرت ثلاثة ملايين دولار لقاء منتج لم «يكتمل» بعد؟ في اتصال مع «الأخبار»، أوضحت مصادر في «الفا» أنّ المنتج جاهز

طالب لـ«الأخبار»، مشيراً إلى أنّ المنتج «ماشى»، ويمكن التأكد من الأمر من المعنيين في «الفا». «تاتش» التي لا تزال تدرس العرض وبحسب معلومات «الأخبار»، فإن «تاتش» لم تُقدّم حتى الآن على أي خطوة تتعلّق بالسعي إلى إيجاد بديل من الشركة للحصول على المنتج، علماً بأنّ تقنيها لـ«الفا» أكدوا في كتاب إلى الإدارة منذ سنة أن «تاتش لا تملك منتج الـ DPI بعد، وهي لا تملك ترف انتظار الشركة لتطويره في وقت يتوافر الكثير من المنتجات الجاهزة في السوق»، تلك الفترة «تتجاوز ثلاثة ملايين دولار التي تعترف بها الشركة»، متسائلة عن الأسباب التي حالت دون فسح العقد مع الشركة وتنظيم مناقصة لاستدراج عروض أفضل، وهو تساؤل يصلح لأن يطرح على المعنيين بـ«تاتش».

بعد سنة على توقيع العقد الرضائي بين «الفا» وNEXIUS، سعت الأخيرة

لماذا يُعدّ هُتج الـ DPI هُققاً للشركات الاتصالات ولاجهزة الامنية؟

وفق عدد من الخبراء، فإنّ مُنتج الـ DPI مُعدّ لكشف بيانات المستخدمين وحركتهم، هو يسمح بـ«مراقبة» ما يُستَـوَنه سلوك مستخدم الهاتف الذكي». عبر تسجيل جميع التطبيقات والمواقع التي يزورها حامل الهاتف ويستخدمها، فضلاً عن معرفة الجهات التي يتواصل معها عبر التطبيقات غير المُشفرة. لذلك، بات وجود هذا المنتج «بديهيّاً» في البنى التحتية لشركات الاتصالات، في ظلّ الساعي الحديثة التي تقوم بها الشركات لمعرفة أهواء المستخدمين واحتياجاتهم. إذ يقوم المنتج بتحليل المعلومات بطريقة أوتوماتيكية لاستكشاف احتياجات مُستخدم الهاتف.

إلى ذلك، يُعدّ الـ DPI مهمّاً للأمن السيبراني، إذ يساعد الأجهزة الأمنية على الحصول على معلومات بشكل آني بشأن مُستخدم الهاتف.

بالإشارة إلى أن أي تازيم سيحتاج يتناقض وما تُفيد به المعلومات بشأن «الأمنه المتمايز» التي توفى الشركة تنفيذها العام الجاري، فيما ترى المصادر أنّ السبب في التأجيل هو «انتظار شركة NEXIUS لتطوير منتجها وتزويها مهمات تشغيله»، وما يُعزّز هذا الكلام، المعلومات التي تُفيد بأن «تاتش» لم تتوقف عند مخالفة الشركة للمهلة التي منحها إياها وزير الاتصالات السابق محمد شقير في تشرين الأول الماضي لتجربة المنتج والتي كانت كانت قرراً بثلاثة أسابيع، وفيما كان مقرراً أن تقوم NEXIUS بتجربة المنتج مطلع كانون الأول الفائت، فإنها لم تقم بتجربته حتى الآن.

NET VEE أم NEXIUS؟

في حديث سابق مع «الأخبار»، أكد أحد مؤسسي NEXIUS سمير طالب أن الشركة تقدّمت في عرضها (سواء لـ«تاتش» أو لـ«الفا») باسم شركة nexius، «لأنّ الشركة التي ستقوم بإنتاج الـ DPI هي شركة NET VEE التابعة لـ NEXIUS وأنّ من سيقوم بإنتاج هذا المنتج هم نحو 200 موظف لبناني يعملون في شركة وايكوم اللبنانية»، كماذا لم يتقدّم باسم NET VEE منذ البداية؟ «لأنها كانت قيد الإنشاء»، هذا ما قاله حينها طالب، ما يعني أنّ «الفا» قررت تازيم شركة قيد الإنشاء إنتاج منتج غير جاهز لديها بعد؛ بتاريخ 12 حزيران الماضي، أرسل المدير العام لـ Nexius Mea كتاباً إلى شقير يُشير فيه إلى أن الشركة تعتقد بأن من «الأفضل مصلحة العميل نقل عقد «الفا» والعرض المقدم لـ«تاتش» مُباشرة إلى Net vee»، «وهي شركة تأسست في آذار 2018 ومسجلة في المملكة المتحدة».

ترى المصادر أن تغيير اسم الشركة ليس إلا حيلة للتخلص من شبهة العلاقة المبرك في هذه الحالة على بشركة comscore الأميركية المدانة ببيع بيانات المستخدمين؟ ما يطرأ تساؤلاً حول الأسباب التي تدفع إدارتي «تاتش» و«الفا» إلى التساهل إلى حدّ انتظار تاسيس شركة لتزويها منتجاً غير مكتمل تقوم بتزيم تشغيل منتج الـ DPI هذا العام بسبب تشكّف الشفقات التشغيلية لعام 2020، مُكتفين

تقرير

القرار الطيّب في قضية صوفي مشلب: ستطت «الشمسية»



التقرير اخفت آراء طبية مخالفة وأغفلت مناقشة تجريرات علمية جديّة تناقشها كما خالفت في جزء منها مضمون تقارير طبية صادرة عن الأطباء المعالجين أنفسهم (...) وذلك بهدف منع ظهور هذه الأسباب من ضمن الأسباب المحتملة للضرر الدماغي اللاحق بالطفلة»، وما يعني ذلك حكماً من «إخفاء للصلة السببية التي قد تكون متوافرة بين تلك الأسباب والضرر المحقّق وما قد يستتبعه أو لا يستتبعه ذلك من تأثير على تحديد المسؤوليات». أما الثاني، فهو ما يتعلق بـ«لا مبالاة ولا مسؤولة» سمعان وصايغ تجاه «وظيفتهما» كسببيين قبل أن يكونا مسؤولين، فسمعان عندما وجهت بان صورة الرنين المغناطيسي للطفلة تُؤشّر إلى المشكلة الدماغية حدثت قبل العملية الجراحية الثانية، ردت بأن «تاريخ الصورة (...) مجرد خطأ مطبعي»، وهو ما اعتبرته القاضي المهتار في قرارها «إدلاء غير مقبول»، نظراً إلى أن التقرير صادر عن لجنة تحقيق مهينة رفيعة المستوى (...). أما صايغ، فاعتبر أنّ توقيعها على التقرير كان فقط بهدف إحالة إلى مجلس النقابة، وليس لأنه مسؤول. هكذا، بتصريح «لا مسؤول» يضرب صايغ مبدا قانون المهنة وحقوق الأطباء بل يمدّان إلى الدور الذي أولاه اإيداء المشرع في مجال الصحة العامة والسعي لحلّ النزاعات التي تقع بين الأطباء أو بينهم وبين مرضاهم».

لكل ذلك الأسباب، كانت المادة 466 عقوبات التي تصل عقوبتها إلى سنتين سجناً لكل «من أقدم حال ممارسة وظيفة عامّة أو خدمة عامة أو مهنة طبية أو صحية على إعطاء شهادة كاذبة معرودة لكي تقدم إلى السلطة العامة أو من شأنها أن تجزّ على الغير منفعة غير مشروعة أو أن تلحق الضرر بصالح أحد الناس (...)».

تقرير كاذب لحماية أطباء «مرتكبين»، عن سابق تصور وتصميم، سنداً لمادة قانونية من قانون العقوبات (466)، تصل عقوبتها إلى السجن سنتين. وهذه المرة الأولى يحدث فيها مثل هذا الأمر، في مواجهة نقابة الأطباء التي دأبت على حماية المنتسبين إليها، برغم ارتكابهم أخطاء طبية ومخالفتهم لقانون الآداب الطبية. هكذا، بعد عام من صدور مطالعة المدعي العام الاستئنافي في جبل لبنان القاضي غادة عون، والتي طلبت فيها «الإدعاء على صايغ وسمعان بجرم إعطاء تقارير طبية كاذبة»، جاء القرار الطيّب مؤكداً، مستنوداً إلى مجموعة قرائن كافية للسير فيه نحو توقيف كاذب صادر عن لجنة التحقيقات في نقابة الأطباء، استطاعت أمس أن تتّرع أول حق بالإعتراف بأن نقابة الأطباء، بتقنيها السابق ريمون صايغ ورئيسة لجنة التحقيقات كلود سمعان، هي أيضاً شريكة في الجرم، الذي تسبب به مستشفى الروم وأربعة أطباء آخرين. بعد تلك الخطوة، لم يعد مهما البحث في التفاصيل التي سلبت ابنة السنوات الخمس طفولتها، فالأولى بالأهمية الآن أن ثمة قرراً قضائياً جريئاً يجزّم «رأس» النقابة ولجنة التحقيق فيها، بتهمة إصدار

تقرير

كوروننا على الأبواب

لبنان يستقبل قادمين من الصين بلا حجر صحي

رحيل تدنيل

60 ألفاً هو عدد الحالات المصابة بفيروس كورونا في العالم. 15 ألفاً منهم في الصين وحدها. الوباء بات «عالمياً»، ولم يعد باستطاعة أحد السيطرة عليه، برغم ما تتخذّه الدول من احتياطات لضبطه، وثمة توقعات بأن يكبر الوباء ليضرب ثلثي سكان العالم، وربما يكون سكان لبنان من بينهم.

هذا ليس تحليلاً مبالغاً به، ولكنه «قلق وارد»، تحدثت عنه رئيسة مصلحة الطب الوقائي في وزارة الصحة عاتكة بري، في لقاء علمي عقدته الهيئة الصحية الإسلامية أمس.

فرغم أن لبنان امتلك أخيراً فحص PCR - tests الذي يشخص الإصابة بمرض كورونا المستجد أو «كوفيد 19»، غير أن التشخيص المبكر في هذه الحالة على أهمية لا يخفى لأنه لا يمنع انتشار مرض شديد العدوى كورونا، فالخطر في الآموز أن الصينيين والليبنانيين وغيرهم من القادمين من الصين ما زالوا يدخلون إلى لبنان من دون إجراءات احترازية تتمثل في الحجر الصحي في فترة حضانات المرض للتأكد من سلامتهم، وفي الأسبوعين الماضيين، دخل 200 شخص إلى لبنان آتين من الصين

المعركة و«ما صار يبنتي هيك»، لكنه من جهة ثانية يامل بأن يكون أول من يثبت حق ابنته وحقوق الضحايا الأتين بعدها.

هذا أول الغيث في الشكوى المرفوعة منذ ثلاثة أعوام، حيث ينتقل الملف بعدها إلى القاضي المنفرد الجزائي في المئن لبدة جلسات المحاكمة. صحیح أنّ الدرب طويل بعد للوصول إلى الحق الكامل، ولكن على الأقلّ «بلمت العدالة» تأخذ مجراها»، يقول مشلب، وأول دباية هي الرسالة التي وصلت، بحسب القرار الكفني، إلى النقابة بأنه ليس مسموحاً الاستهتار بتلك القضايا «فقط لأجل منح الحصانة لأطبائها».

هذا ما قاله القرار. في التفاصيل، الذي تعانى منه الطفلة، حيث «لم تعطف اللجنة رأياً واضحاً، واكتفت بتعداد الأسباب التي قد يكون هذا الخلل الذي تسببته وحصرتها في خمسة أسباب أساسية»، ولم تتكفّف بذلك، بل أتبعّت من جهة أخرى سياسة استثنائية في انتقاء الآراء الطبية حيث «إنّ بعض الأسباب المعدّدة

استقبال قادمين من الصين قبل الحجر عليهم لفترة 14 يوماً في بلاد أخرى لديها التجهيزات اللازمة للتعامل مع حالات طبية مماثلة، أو ضرورة الإسراع في تجهيز مبنى أو فندق في لبنان بخصيص للحجر الصحي للمشتبه في إصابتهم بالمرض مجهز بحراسة عسكرية إلى حين انتهاء فترة الحضنة، لكن إلى الآن لا جواب على القضية، تُؤكّد بري.

منذ أسبوع ففحص PCR، وهو متوفر في مستشفى رفيق الحريري الجامعي كما صار موجوداً في بعض المستشفيات الخاصة بمستشفى الجامعة الأميركية. وفي هذا الإطار، لفتت بري إلى أن وزارة الصحة ستعلن سريعا عند اكتشاف أي إصابة بفيروس كورونا، موضحة أنّ الوزارة على جاهزية للتعامل مع الأمراض الوبائية، فهي «عملت مع المستشفيات منذ 2012 على خطة طوارئ تتمحور حول كيفية التعامل مع قدوم أعداد هائلة إلى المستشفيات في حال انتشار الوباء، كما شكلت عام 2015 فرقا خاصة للتعاطي مع حالات بيولوجية وكيميائية لمكافحة العدوى، ما يعني أنّ الأمور تحت السيطرة».

إلى ذلك، يبحث المسؤولون اللبنانيون